٣ ـ إذا أريد نداء المعرفة فانها تنكر قبل النداء حتى لا يجتمع معرفان على معرّف واحد: (المعرف الأول قبل النداء والثاني الذي اكتسب بعد النداء) فيصبح المعرّف الوحيد حرف النداء. فإذا هي نوديت اكتسبت تعريفاً جديداً من النداء[١]. هذا رأي المبرد وهو الصواب[٢].

وعليه فان النكرة المقصودة والمعرفة تلتقيان في اكتساب التعريف من النداء. وابن السرّاج يرى أن تعريف المعرفة لا يذهب إذا أريد نداؤها لأن من الأسماء ما لم يطلق في الاستعمال إلا على فرد واحد مثل اسم «الفرزدق»[٣]. وافتراض تنكيره يقتضي اعتباره فرداً من أمة يطلق هذا الاسم على كل من أفرادها، وهو ما يخالف الواقع.

وقول ابن السرّاج هذا ليس بلازم، إذ ليس هناك مانع يمنع من اطلاق اسم الفرزدق على أكثر من واحد.

فالمشاركة في هذا الاسم وان لم تكن حاصلة بالفعل فهي حاصلة بالقوة، ووجود المشاركة بالقوة كافٍ لجواز سلب التعريف منه كالشمس والقمر مثلاً، فانه ليس هناك إلا شمس واحدة وقمر واحد، وكل منهما يعرّف بأل الجنسية وإذا نزعت منهما «أل» صارتا نكرتين، إذ لا مانع يمنع من أن تتعلق القدرة الالهية بإيجاد شموس وأقمار غير الشمس والقمر الموجودين. وعلى هذا فتعداد الشمس والقمر حادث بالقوة[٤].

مما تقدم نتبين أن الصواب ما ذهب إليه المبرد من تنكير المعرفة إذا أريد نداؤها، وتصير في هذا كالعلم حين تراد اضافته، فانه يسلب العلمية ويصبح نكرة، فإذا أضيف اكتسب من الإضافة تعريفاً جديداً.

---

(١) الزبيدي: الواضح في علم العربية، ١٢٩.

(٢) المبرد: المقتضب ٢/٢٤٧ ـ ٢٤٨، والمذكر والمؤنث له ٧٧، والكامل له ٣/٩٩.

(٣) ابن السرّاج، الموجز في النحو ١١٥.

(٤) يورد المبرد هذا التفصيل في المقتضب ٢/٢٤٨، والكامل ٣/١٠٠، لكن النقاش يستمر عند السيوطي في شرح الفريدة ١/١٣٨، وابن مالك في شرح عمدة الحافظ ٢٧٩.